ICOMOS
international council on monuments and sites

ICCROM SHARJAH الشارقة

المَواثيقُ الدوليّةُ لِحفْظِ وتَرميمِ المَعَالِمِ والمَوَاقِع التَاريخِيَّة

الشارقة | 2023

ICOMOS
international council on monuments and sites

ICCROM SHARJAH الشارقة

المَواثيـقُ الدوليّـةُ لِحفْـظِ وتَرميمِ المَعَالِـمِ والمَوَاقِـع التَاريخِيَّـة

الشارقة | 2023

هـذ المنشـور غيـر هـادف للربـح، وجميـع حقـوق الملكيّـة الفكريّـة وحقـوق الإصـدار والطبـع والنشـر محفوظـة لإيكروم-الشـارقة و إيكومـوس 2023 ©.

الناشر:
المكتـب الإقليمـي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي – (إيكروم-الشـارقة)
المدينـة الجامعيّة، ص.ب. رقم: 48777 – الشـارقة، الإمارات العربيّة المتحدة

رقـم الإيداع الدوليّ الموحّد ISBN: 978-92-9077-301-6

هـذا الكتـاب الصـادر عـن (إيكروم-الشـارقة) هـو الترجمـة العربيّـة المُعتمَـدة مـن المجلـس الدولـيّ للمعالِـم والمواقـع – إيكومـوس صاحـب حقـوق الملكيّـة الفكريّـة وحقـوق الإصـدار والطبـع والنشـر للنصـوص الأصليّـة الصـادرة بالإنكليزيّـة.

يتـم توزيـع هـذا العمـل بموجـب ترخيـص الدولـي BY-NC-ND 4.0، والـذي يتيـح للمسـتخدمين نسـخ المـواد وتوزيعهـا لأغـراض غيـر تجاريـة فقـط مـع إرجـاع الإسـناد لأصحـاب حقـوق النشـر والتأليـف.

المجلس الدولـيّ للمعالم والمواقع – إيكوموس
International Council On Monuments and Sites
11 rue du Séminaire de Conflans
94220 Charenton-le-Pont
France
https://www.icomos.org

هيئة التحرير والإشراف:
د. زكـي أصـلان، الممثـل الاقليمي لمنظمة إيكروم للدول العربية ومدير المكتب الاقليمي (ايكروم - الشـارقة)
غايـا يونجبلودت، مديرة بالأمانــة الدولية للايكوموس
م. عبدالله حلاوة، مسـؤول، مشـاريع السياسات والدّراسات (إيكروم-الشارقة)

مستشارو إيكروم-الشارقة:
م. هزار عمران
م. أحمد سليمان
م. لينا قطيفان
أ. أيمن سليمان
م. رانيا عمر

فريق المراجعة (إيكوموس):
م. محمد يوسـف العيدروس (إيكوموس – السعودية)
م. فايقـة بيجاوي (إيكوموس – تونس)

التصميم:
محمد عرقسوسي

الصور الفوتوغرافية:
منتقـاة من مجموعة د. زكي أصلان

والمعالم الأثرية، إلى جانب المناظر الطبيعية والثقافية. ساهم اهتمام السياح وقطاع السياحة بالتراث المادي والمعنوي في زيادة الوعي داخل المجتمعات المحلية بقيمة تراثهم وأهميته بشكل نقدي بالنسبة لرفع مستوى المعيشة ودعم الهوية. تميل مجتمعات السكان الأصليين، على وجه الخصوص، إلى إدراك مدى هشاشة العلاقة بين الناس والأرض التي يعيشون عليها، والحاجة إلى ضمان أن تعمل السياحة على استدامة التراث والتقاليد بد لا من تآكلهما.

بالاستفادة من الاهتمام العالمي المتزايد بالتراث الثقافي، تطورت صناعة السياحة مشكلة مكونا هاما على صعيد الاقتصادات العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية. عندما يتم التخطيط لها وتطويرها وإدارتها بشكل مسؤول من خلال نظم الإدارة والحوكمة التشاركية، يمكن للسياحة أن توفر منافع مباشرة وغير مباشرة ومستحدثة عبر جميع أبعاد الاستدامة. فقد أدى النمو غير المُدار في السياحة إلى تحول العديد من الأماكن حول العالم، مما ترك المجتمعات المعتمدة على السياحة متغيرة بشكل كبير وأقل مرونة.

أدى تزايد الثروة العالمية والاتصال، المرتبط بالسفر منخفض التكلفة، إلى تطور سياحة المجموعات حول العالم. كما أدى إلى ظاهرة "السياحة الضاغطة" التي تتميز بالازدحام المتفشي والتدهور غير المقبول للتراث المادي والمعنوي، وما يرتبط بذلك من آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية. أدى الترويج الواسع النطاق للتراث الثقافي وتسويقه واستخدامه أيضاً إلى تحويل التراث الثقافي إلى سلعة معرضًا المجتمعات المحلية وعوامل الأصالة والنزاهة أو التكامل الثقافي التي لا يمكن تعويضها للخطر. وإدراكًا أن هذا ليس هو الحال دائماً، فقد كان لتخطيط السياحة وتنميتها غير المدروسة آثار سلبية كبيرة على العديد من مواقع ووجهات التراث الثقافي، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المضيفة.

لقد كان استخدام التراث في الاستراتيجيات ذات أساس النمو الاقتصادي لصناعة السياحة على مستوى العالم نجاح بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فقد فشل في كثير من الأحيان في تقديم حصة عادلة من المنافع. أدى التسليع والمتاجرة والإفراط في استخدام الثقافة والتراث المحلي بشكل سريع وغير محسوس إلى آثار سلبية ومدمرة في وجهات عدة. كما أدى إلى فرض قيود على حقوق استخدام التراث الثقافي والوصول إليه والاستمتاع به من قبل السكان المحليين والزوار على حد سواء.

يشمل السياق الذي يجب النظر فيه إلى هذه الأمور حالة الطوارئ المناخية، والتدهور البيئي، والنزاعات، والكوارث، والآثار المدمرة لوباء كوفيد-19، وسياحة المجموعات، والتحول الرقمي والتطورات التكنولوجية. هناك حاجة وفرصة لإعادة ضبط النهج الدائم القائم على النمو الاقتصادي للسياحة، وإدراك وتخفيف حدة جوانبها غير المستدامة.

إن أي استراتيجية للسياحة الثقافية يجب أن تقبل حماية التراث الثقافي، والمسؤولية الاجتماعية، و"الاستدامة" فهي ليست مجرد خيارات أو وسام (براند)، بل التزامات ضرورية، وفي الواقع، تعتبر أصول تنافسية. من أجل البقاء ناجحا ومستداما على المدى طويل الأجل، يجب أن يضع مؤيدو السياحة الثقافية هذا الالتزام موضع التنفيذ وأن يصبحوا قوة تدعم المرونة المجتمعية، والاستهلاك والإنتاج ذات المسؤولية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعمل المناخي، والحفاظ على التراث البيئي والثقافي.

لهذا السبب ، تمت صياغة الميثاق في سياق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تذكر السياحة على وجه التحديد في الأهداف 8.9 و12 ب و14.7. تتمتع السياحة الثقافية أيضًا بإمكانية المساهمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الهدف 11.4 الذي يهدف إلى "تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي للعالم". تعمل المؤسسات الحاكمة الوطنية والإقليمية والبلدية المسؤولة نحو خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، على ضمان دمج أهداف التنمية المستدامة وأهدافها في تخطيط وإدارة ومراقبة الوجهات التراثية الثقافية والوجهات السياحية.

مبادئ الميثاق

يجدر الذكر بالإشارة إلى المواثيق السابقة للسياحة الثقافية عام 1976 وعام 1999 وغيرها من النصوص المعيارية الحالية التي وضعها المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) والإتحاد الدولي للحفاظ البيئي (اى . يو . سى . ان) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ومنظمة السياحة العالمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة،

الإقرار بأن التراث الطبيعي والثقافي، على أوسع نطاق، مناسب لجميع الناس، وأن حقوق الاتصال والاستمتاع به مرتبطة بمسؤولية احترام وفهم وتقدير والحفاظ على القيم العالمية والخاصة،

التأكيد على أن حماية التراث الثقافي والتخطيط المسؤول للسياحة الثقافية وإدارتها يجب أن يكونا على علم من خلال الرصد المنهجي والمراقبة لتأثيرات السياحة على الأماكن والوجهات والمجتمعات التراثية،

فهم أن مرونة المجتمعات وقدرتها على التكيف والمشاركة العادلة للمنافع يجب أن تكون أهدا فا أساسية للسياحة الثقافية،

إدراكاً للحاجة والفرصة من إعادة التوازن إلى السياحة، والابتعاد عن سياحة المجموعات نحو سياحة أكثر استدامة ومسؤولية والسياحة القائمة على المجتمع مع وجود التراث الثقافي كمحور لها ،

توفر المبادئ الواردة أدناه إطارًا للتوجيه حول هذا الموضوع والتي لم يتم ذكرها في الوثائق الأخرى المتعلقة بالتراث الثقافي أو السياحة:

المبدأ الأول: وضع حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه في قلب تخطيط وإدارة السياحة الثقافية المسؤولة،

المبدأ الثاني: إدارة السياحة في أماكن التراث الثقافي من خلال خطط الإدارة المستنيرة بنظم المراقبة والقدرة الاستيعابية وأدوات التخطيط الأخرى،

المبدأ الثالث: تعزيز الوعي العام وخبرة الزائر من خلال تفسير وعرض التراث الثقافي بشكل حذر،

المبدأ الرابع: إدراك وتعزيز حقوق المجتمعات والشعوب الأصلية

والمالكين التقليديين من خلال ضمان الاتصال والمشاركة في نظم الإدارة والحوكمة للمساحات العامة الثقافية والطبيعية المستخدمة في السياحة بشكل تشاركي،

المبدأ الخامس: رفع الوعي وتعزيز التعاون من أجل الحفاظ على التراث الثقافي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة،

المبدأ السادس: زيادة مرونة المجتمعات والتراث الثقافي من خلال تنمية القدرات وتقييم المخاطر والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكيفة،

المبدأ السابع: دمج العمل المناخي وتدابير الاستدامة في إدارة السياحة الثقافية والتراث الثقافي.

المبدأ الأول: وضع حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه في قلب تخطيط وإدارة السياحة الثقافية المسؤولة،

يجب وضع حماية التراث الثقافي وإدارته في مركز سياسات السياحة الثقافية وتخطيطها. تُمكن سياحة التراث الثقافي المُدارة جيدًا المجتمعات من المشاركة في صون تراثها وصيانته وتماسكها الاجتماعي وممارساتها الثقافية.

تحتاج إدارة الزوار إلى دمجها ضمن خطط إدارة التراث، مع مراعاة العلاقات المعقدة والمتعددة الأوجه داخل وبين المجتمعات وتراثها. يشمل التخطيط والإدارة الجيدة للوجهة حماية الأصول المادية والقيم المعنوية للتراث الثقافي. يجب تنسيق التخطيط السياحي وإدارة التراث الثقافي عبر جميع مستويات نظم الإدارة والحوكمة من أجل تحديد وتحليل

وتجنب الآثار السلبية للسياحة على النسيج التراثي وأصالته ونزاهته أو تكامله. يجب أن تساعد تحليلات الأثر البيئي والتراثي في تخطيط وتنمية السياحة.

لا تقتصر إدارة السياحة الثقافية على الحدود القانونية للممتلكات التراثية الثقافية. يجب أن تساهم التنمية السياحية ومشاريع البنية التحتية وخطط الإدارة في الحفاظ على نزاهة أو تكامل الأماكن التراثية وأصالتها وأبعادها الجمالية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك تخطيطها، ومناظرها الطبيعية والثقافية، والمجتمعات المضيفة، وخصائص التنوع البيولوجي، والسياق البصري واسع النطاق. يجب أن تتكامل إدارة الوجهات مع الأطر الاجتماعية والسياسية والتنموية وتساعدها مع الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية المحلية وأولويات حماية التراث الثقافي.

يجب أن تساهم الإيرادات الناتجة عن سياحة التراث الثقافي في الحفاظ على التراث الثقافي وتقديم منافع للمجتمعات المحلية. يجب جمع وتخصيص الإيرادات بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة. يجب توعية الزوار بمساهمتهم في تمويل التراث الثقافي وصيانته.

المبدأ الثاني: إدارة السياحة في أماكن التراث الثقافي من خلال خطط الإدارة المستنيرة بنظم المراقبة والقدرة الاستيعابية وأدوات التخطيط الأخرى،

تتطلب حماية التراث الثقافي ومرونة المجتمعات المضيفة تخطيطًا سياحيًا وإدارة للزائرين متخذة بعين الحيطة والحذر. ويشمل مراقبة التأثيرات على القيم الطبيعية والثقافية للمكان، فضلاً عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المضيف.

يجب أن تتضمن خطط إدارة التراث الثقافي استراتيجيات الاستدامة السياحية وإدارة الزوار. يجب أن تدمج هذه الخطط مجموعة من التدابير بما في ذلك مؤشرات القدرة على التحمل من أجل التحكم في الزائرين أو تجميعهم أو تفريقهم حسب الاقتضاء.

يمكن اتخاذ إجراءات خاصة بالموقع للحد من أحجام المجموعة، الوقت المخصص لكل مجموعة، وتقييد الدخول، وإغلاق المناطق الحساسة من خلال توفير التواصل عن بعد عند الاقتضاء، وتقييد أو زيادة ساعات العمل، والأنشطة المتوافقة مع المنطقة، وتتطلب حجوزات مسبقة، وتنظيم حركة الزوار، و/ أو القيام بأشكال أخرى للإشراف.

يعد تحديد القدرة الاستيعابية و/ أو حدود التغيير المقبول أمرًا ضروريًا لتجنب الآثار السلبية على التراث الثقافي المادي والمعنوي. يجب أن يتضمن تحليل القدرة الاستيعابية ما يلي كحد أدنى:

- القدرة الاستيعابية المادية: قدرة مكان ما على استضافة الزوار حسب حالته وهشاشته وحالة الحفاظ عليه مع تقديم خدمات الزائرين المناسبة.
- القدرة الاستيعابية البيئية: قدرة النظام البيئي والمجتمعات المضيفة على استيعاب الزوار مع الحفاظ على الاستدامة والوظائف والقيم التراثية.
- القدرة الاستيعابية الاجتماعية والثقافية: الدرجة التي يمكن للمجتمعات أن تستضيف الزوار مع توفير خبرة جيدة لهم.
- القدرة الاستيعابية الاقتصادية: الدرجة التي تدعم بها السياحة التنوع الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي و/ أو الوطني.

يحتاج مراقبة وتحليل القدرة الاستيعابية إلى استخدام عملية تشاركية تنطوي على تمثيل واسع للمجتمع وأصحاب المصلحة في التراث الثقافي والسياحة. تحتاج مؤشرات القدرة الاستيعابية أن تكون محددة لطبيعة المكان والمجتمع آخذين في الاعتبار مراقبتها وقياسها وتحديثها على أساس منتظم.

تعتبر المؤشرات المتعلقة بالزائر ضرورية لتحليل جميع أبعاد القدرة الاستيعابية مع ضمان سلامة الموقع، وخبرة وأمن الزائرين، وقدرة المكان على توفير وظائف أخرى.

المبدأ الثالث: تعزيز الوعي العام وتجربة الزائر من خلال تفسير وعرض التراث الثقافي بشكل حذر،

يوفر التفسير والعرض التعلم والتعليم المستمر. يرفع هذا العرض الوعي والتقدير للثقافة والتراث معززًا التسامح والحوار بين الثقافات والقدرات داخل المجتمعات المضيفة.

يجب أن توفر السياحة المسؤولة وإدارة التراث الثقافي تفسيرًا وعرضا ونشرًا معلوماتيا وتواصلاً دقيقًا ومحترمًا. يجب أن يوفر فرصا للمجتمعات المضيفة لتقديم تراثها الثقافي بشكل مباشر. يجب أن يوفر أيضًا خبرة زيارة جديرة بالاهتمام وفرصًا للاكتشاف والاستمتاع الشامل والتعلم. يجب أن يفسر عرض التراث والترويج له التنوع

والترابط بين القيم الثقافية المادية والمعنوية من أجل تعزيز تقدير وفهم أهميتها. غالبا ما تكون أصالة الأماكن وقيمها وأهميتها معقدة ومختلف عليها ومتعددة الأوجه، وينبغي بذل كل جهد ليكون هناك شيء من الشمولية عند النظر في تفسير وعرض المعلومات. يجب ألا تنتقص أساليب التفسير من أصالة المكان. يمكن التفسير والعرض من خلال توظيف أشكال مناسبة ومحفزة ومعاصرة من التعليم والتدريب، باستخدام الشبكات ووسائل التواصل الاجتماعي. هناك فرص كبيرة لاستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الواقع الافتراضي وإعادة البناء الافتراضي على أساس البحث العلمي. يجب أن يتناول الاتصال في الوجهات والأماكن التراثية حقوق وقضايا وتحديات الحفاظ والمجتمع حتى يدرك الزوار ومنظمي البرامج السياحية أنه يجب أن يكونوا محترمين ومسؤولين عند زيارة التراث والترويج له.

يعمل التفسير والعرض على تعزيز تجربة الزوار في الأماكن التراثية ويجب أن يكونا في متناول الجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة. يجب استخدام أدوات التفسير عن ب عد في الظروف التي قد يهدد فيها وصول الزائر النسيج التراثي وعامل النزاهة أو التكامل به. يمكن استخدامه أيضًا حيث لا يمكن تحقيق الوصول العالمي، باستخدام لغات متعددة حيثما كان ذلك ممكناً.

يتشارك مهنيو وممارسو التراث ومديري المواقع والمجتمعات مسؤولية تفسير التراث والتواصل معه. يجب أن يكون تفسير وعرض التراث الثقافي تمثيلي ا وأن يعترف بالجوانب الصعبة لتاريخ وذاكرة المكان. يجب أن يعتمد على أبحاث متعددة التخصصات، بما في ذلك العلوم المحدثة ومعرفة الشعوب والمجتمعات المحلية. يجب أن يتم إجراؤها بشكل احترافي ضمن إطار عمل مناسب معتمد. يجب بذل الجهود لتحسين نظم عرض التراث وتفسيره ونشره معلوماتيًا والاتصال به. المعرفة التي يتم تمثيلها وتوليدها في التخصصات ذات الصلة بالتراث الثقافي (مثل تاريخ الفن أو التاريخ أو علم الآثار أو الأنثروبولوجيا أو الهندسة المعمارية) يجب أن تطلع وتضمن جودة تفسير وعرض الأماكن التراثية.

المبدأ الرابع: إدراك وتعزيز حقوق المجتمعات والشعوب الأصلية والمالكين التقليديين من خلال ضمان الاتصال والمشاركة في نظم الإدارة والحوكمة للمساحات العامة الثقافية والطبيعية المستخدمة في السياحة بشكل تشاركي،

كشف النمو المتسارع في السياحة الدولية - عن نقاط مغفل عنها وضعف تحسسها - تجاه وهن العديد من المجتمعات المعتمدة على السياحة وأولئك الذين عانوا من ضغط الزيارة السياحية عليهم دون "موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة " (إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، 2007). للشعوب الأصلية والمالكين التقليديين والمجتمعات المضيفة الحق في التعبير عن آرائهم حول التراث وإدارته وفقًا لممارساتهم ومعانيهم الراسخة.

لقد عرضت السياحة الثقافية وستظل تعد بفرص اقتصادية وفرص عمل، ولكن في المستقبل، يجب تسهيل مشاركة المجتمع في التنمية السياحية. يجب تشارك المنافع السياحية بشكل عادل بما في ذلك التوظيف السياحي العادل واللائق.

كما تسبب النمو السياحي في تدهور غير مقصود في المساهمة الثقافية والتقليدية في التنوع الاقتصادي المحلي. في حين أن هذه القطاعات كل على حدى قد تكون هامشية اقتصادياً، إلا أن التنوع ضروري للمرونة الاقتصادية للمجتمعات المحلية.

يتمثل أحد المبادئ الهامة في التنمية والإدارة المسؤولة للتراث الثقافي والسياحة في المشاركة الشاملة والوصول إلى الفرص الاقتصادية، فضلاً عن الترفيه والاستمتاع. يجب أن تكون سلطات إدارة التراث الثقافي على دراية بحقوق المجتمعات واحتياجاتها ورغباتها وحساسيتها تجاه المزيد من الأنشطة والتجارب والبرامج التراثية المتنوعة، مما يعزز من أهمية التراث الثقافي للسكان المحليين. في حين أن الانتقال نحو الاقتصاد الدائري التشاركي قد يقلل من البصمة البيئية للأنشطة الاقتصادية، يجب أن يأخذ تطبيقه أيضًا في الاعتبار العواقب المحتملة غير المقصودة مثل ضعف حقوق العاملين. قد يشجع استخدام الحوافز السلوكيات المرغوبة والنتائج المرجوة.

على خلفية التغيير العالمي السريع والمستمر والقضايا الشاملة ذات الصلة، لا يمكن للسياحة أن تستمر في نموذج نمو دائم غير مستدام. لن تكفي التحسينات الهامشية. يجب أن يسير تطوير السياحة الثقافية المسؤولة ما بين استشارة أصحاب المصلحة المحليين ومشاركة نظم الإدارة والحوكمة ذات الأساس التشاركي ومشاركة المنافع. يجب على هذا التطوير بشكل أساسي إدراك حقوق الإنسان والمجموعات والمجتمع والسكان الأصليين المضمنة في التراث الثقافي والطبيعي المشترك. يجب أن يشمل أيضًا مشاركة واسعة النطاق مع المساواة بين الجنسين وإدماج الملاك التقليديين والأقليات والفئات المحرومة في الإشراف على التراث الثقافي والمشاركة في صنع القرار، بما في ذلك إدارة السياحة واستراتيجيات تنمية الوجهات السياحية.

المبدأ الخامس: رفع الوعي وتعزيز التعاون من أجل الحفاظ على التراث الثقافي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة،

يعد التراث الثقافي موردًا مهمًا للسياحة ويلعب دورا رئيسيا في جذب السفر، لكن متطلبات هشاشته والحفاظ عليه غير معترف بها بشكل كافٍ. يعد الوعي والفهم لمتطلبات الحماية طويلة الأجل والحفاظ عليها للأماكن التراثية أمرًا ضروريًا لتخطيط السياحة وإدارتها. يجب تشجيع التعاون والتعلم وتنمية القدرات عبر القطاعات وتنفيذها من أجل زيادة المشاركة والفهم حول التراث الثقافي والتخطيط السياحي.

القيود و/ أو نقاط الضعف في التراث تحتاج إلى إعلام وتشكيل صنع القرار والتواصل السياحي. لا ينبغي اعتبار السياح والزوار كمراقبين سلبيين أو مجرد مستهلكين، هم مشاركين نشيطين يجب أن يكونوا على دراية بمسؤوليتهم عن التصرف باحترام والطرق التي يمكنهم من خلالها المساهمة في حماية التراث والاستدامة المحلية.

لا يمكن اعتبار السياحة الثقافية نشاطًا اقتصادياً منفصلاً عن المكان الذي تحدث فيه. يجب أن تكون أنشطة وخدمات الزائر جزء ا من الحياة اليومية والنشاط الاجتماعي ومتوافقة معها، مما يساهم

في ولاء محلى وفخر مستدام بالمكان. يجب أن تتوافق المنتجات والخدمات الثقافية والسياحية بما في ذلك الأحداث والمهرجانات مع هوية الأماكن ومجتمعاتها. لتحقيق إطار عمل أكثر تعاونًا في الحفاظ على التراث والتطوير السياحي، يحتاج إداريو التراث إلى تطوير معرفتهم ووعيهم بمبادئ وديناميكيات استدامة السياحة. يجب تدريب المهنيين والممارسين في مجال السياحة على حماية التراث وإدارته. يحتاج مديرو التراث والسياحة العامة ومنظمو البرامج السياحية الخاصة ورجال الأعمال والأشخاص المشاركون في الصناعات الثقافية والإبداعية إلى إنشاء و/ أو الحفاظ على شبكات رسمية وغير رسمية للاتصال والتعاون.

تسمح نظم الإدارة والحوكمة التشاركية من خلال الملكية المشتركة والإشراف على التراث الثقافي والطبيعي بآفاق جديدة وجهود تعاونية في إعادة توجيه الممارسة، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى مسارات جديدة وأكثر مرونة من أجل التنمية المستدامة.

المبدأ السادس: زيادة مرونة المجتمعات والتراث الثقافي من خلال تنمية القدرات وتقييم المخاطر والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكيفة،

بالنظر إلى الاضطرابات التي تؤثر على السياحة، والمشاكل العالمية النظامية والمنتشرة، والمخاطر الناشئة، فمن الضروري تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والمرونة والتكيف والتحول للتعامل مع التحديات والاضطرابات المستقبلية المتعلقة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، و/ أو الكوارث التي تؤثر على التراث الثقافي.

كشف الانخفاض الهائل في الأنشطة السياحية بسبب جائحة كوفيد-19 عن ضعف العديد من الأماكن التراثية والمجتمعات التي تستضيف السياحة الثقافية. لقد أظهر بوضوح أن السياحة يجب أن تساهم بنشاط في التعافي والمرونة والحفاظ على التراث، وأن الأماكن التراثية والمجتمعات المضيفة يجب أن تأخذ في الاعتبار خيارات التكيف.

تطلب المرونة فيما يتعلق بالتراث الثقافي والسياحة مبادرات متضافرة وتنمية قدرات متعددة التخصصات على المستوى المحلي. يجب أن يهدف بناء القدرات إلى زيادة قدرة المجتمعات على التنبؤ بالمخاطر والحد منها. وينبغي أن تساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة التراث الثقافي واستخدام السائحين للموارد لتقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تعطيل أو تكثيف الاستخدام. كما ينبغي للمعرفة التقليدية أن توجه الاستراتيجيات المبتكرة والمتكيفة نحو المرونة والتكيف. يجب على مديري التراث التأكد من أن لديهم المعرفة والقدرات والأدوات اللازمة للاستعداد والاستجابة للسياقات المتغيرة والتحديات النامية.

يجب أن يتضمن أي تخطيط استراتيجي وإدارة متكيفة للسياحة الثقافية التقييم التأثيري على التراث (HIAs)، وتقييم الأثر البيئي (EIAs)، وإدارة الكوارث، وتقييمات المخاطر الأخرى ذات الصلة. ستزداد أهمية تقييمات قابلية التأثر بتغير المناخ في المستقبل. كل هذه تتطلب سيناريوهات استشرافية، وتخطيط للطوارئ، وتدابير تخفيف وتقليل مع مراعاة إشراك جميع أصحاب المصلحة. يجب أن تكون عمليات تقييم الأثر ورصده مناسبة، ومحدثة بانتظام، وسهلة التطبيق، وتفيد في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والإدارة. من أجل أن تكون بمثابة حافز لمرونة المجتمع، تتطلب السياحة الثقافية زيادة التعاون عبر القطاعات والرؤية المطبقة على الممارسة.

المبدأ السابع: دمج العمل المناخي وتدابير الاستدامة في إدارة السياحة الثقافية والتراث الثقافي.

تشكل حالة الطوارئ المناخية تهديدًا وجوديًا لكوكب الأرض والحضارة كما نعرفها. إنه يعرض التراث الثقافي والطبيعي للخطر ويهدد سبل عيش الناس ورفاهيتهم في جميع أنحاء العالم والمجتمعات المعتمدة على السياحة معرضة للخطر بشكل خاص.

يجب على جميع أصحاب المصلحة في السياحة الثقافية اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار المناخ والحد منها وإدارتها. يجب أن تعزز الإجراءات قدرة المجتمعات على توليد المنافع المستدامة من السياحة الثقافية والاحتفاظ بها والمحافظة عليها. يجب أن تقلل الأنشطة السياحية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. هذه مسؤولية مشتركة بين الحكومات ومنظمي الرحلات السياحية وشركات السياحة ومديري الوجهات السياحية وهيئات التسويق وسلطات إدارة المواقع ومخططي استخدام الأراضي والمتخصصين في مجال التراث والسياحة والمجتمع المدني والزوار. يجب ضمان الإنفاذ من خلال الحوافز واللوائح والسياسات والمبادئ التوجيهية التي يتم تحديثها حسب الضرورة.

العمل المناخي هو مسؤولية شخصية وجماعية ومهنية تتجاوز الالتزامات الوطنية واتفاقية باريس. يجب أن تساهم إدارة السياحة والزوار في الحد الفعال من الكربون وغازات الاحتباس الحراري، وإدارة النفايات، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والحفاظ على الطاقة والمياه، والنقل النظيف، والبنية التحتية التي تتوافق مع الأهداف الدولية والوطنية.

يجب أن تكون تدابير دعم الحفاظ على التراث والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية أولوية في تخطيط وتنفيذ وتقييم استراتيجيات إدارة السياحة والزائرين. يمكن أن تسهم إعادة الاستخدام والتعديل التحديثي للتراث المبني والشعبي في التكيف مع المناخ والاحتفاظ بتجربة زيارة أكثر أصالة.

يجب أن تراعي استراتيجيات العمل المناخي الملكية والمعرفة والممارسات التقليدية. يجب أن يؤدي الاتصال والمعلومات وتفسير التراث والتعليم والتدريب إلى زيادة الوعي بشأن حالة الطوارئ المناخية وعواقبها على التراث الطبيعي والثقافي، لا سيما عندما تكون المجتمعات والوجهات في خطر. يجب أن يساهم عرض وتفسير الأماكن التراثية المفتوحة للجمهور في هذه المهام بما في ذلك رسائل حول تأثيرات المناخ على الحفاظ على التراث والبيئة. وهذا يدعو إلى التفكير في التقنيات المبتكرة التي يمكن استخدامها لهذه الأغراض.

يدعو التغير المناخي إلى نهج متجدد للسياحة الثقافية حيث تركز الأولويات على بناء مجتمعات وأماكن تراثية مرنة وقابلة للتكيف.

في سابقةٍ هي الأولى من نوعها، وضِمْن إطار الشراكةِ ما بين إيكوموس وإيكروم-الشارقة، يقدِّم هذا المنشور النسخةَ العربيّة لمجموعةٍ كبيرةٍ مُنتقاة من المواثيق الدوليّةِ الصادرة عن والمعتمَدة من إيكوموس في حفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخيّة، والتي تُعدُّ نصوصاً تأسيسيّةً في مجال التخصص تحدِّد بوضوحٍ ما اتُّفِق عليه دولياً من المفاهيم الرئيسيّة، وأُطُر العمل، والممارسات المثْلى القياسيّة لحماية وصون التراث الثقافيّ بجميع أشكاله وتصنيفاته على مستوى العالم. وقد روعيَ في انتقاء ما يُترجَم من نصوص ملائمتها لتلبية احتياجات وشواغل الحفظ والتنمية، وأشكال وأنماط التعبير والتراث الثقافيَّين السائديْن ضِمْن النطاق الجغرافيّ الناطق بالعربيّة. كما أن هذا المنشور، علاوةً على كونه يشكِّل إضافةً للمكتبةِ العربيّة، من شأنه أن يسهم في إيصال ونشْر وتوطين تلك المفاهيم والأُطُر والممارسات في أوساط الخبراء، والممارسين، والأكاديميين، والباحثين، والمشرِّعين المحليِّين والإقليميِّين المعنيِّين على مستوى المنطقة العربيّة بما يخدم الارتقاء بحماية وصون تراثها الثقافيّ. روعي في تقديم النصوص توضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية وتم من خلال عمل شارك به العديد من المختصين في أعمال الترجمة والمراجعة والتنقيح، كما تم إضافة مسرد بأهم هذه المفاهيم لتوضيحها باللغة العربية بما يلائم احتياجات المنطقة لذلك.

ICOMOS
international council on monuments and sites

المجلس الدوليّ للمعالم والمواقع - إيكوموس
11 rue du Séminaire de Conflans
94220 Charenton-le-Pont
France
www.icomos.org

ICCROM SHARJAH

إيكروم-الشارقة (المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي)
صندوق بريد 48777، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 2250 555 6(0) 971+
فاكس: 2213 555 6(0) 971+
www.athar-centre.org | www.iccrom.org

9 789290 773016 >